المنشور

التجمع اليساري
من اجل التغيير

عدد ١، تشرين اول ٢٠٠٥



هذا العدد:

ثورة من؟

كانت هناك حاجة لثورة تتخلص من نظام أمراء الحرب وأسياد المافيات المتعددة الجنسية. كانت هناك حاجة ضرورية لتغيير ما، للانتهاء من النظم والمؤسسات الطائفية القمعية. كانت هناك حاجة للتخلص من مجرمي الحرب ومحاسبتهم على جرائمهم. كانت هناك حاجة لرمي الطبقة السياسية في مزبلة التاريخ. كانت هناك حاجة للتخلص من غبن النظام السوري في لبنان وفي سوريا وربمّا هناك حاجة للتخلص من جميع الأنظمة.

ولكنّ، ما شهدناه في ١٤ آذار، ورغم أنّه تعبير صارخ وصريح ضد الوضع السائد، كانت نتيجته إعادة إنتاج النظام بتثبيت الطبقة السياسية الحاكمة، واكتمال نصاب مجرمي الحرب في الحكم. طالما اعتقدنا أنّه إذا أردنا التخلص من شبح الحرب، علينا التخلص من رموزها التي قتلت ونهبت واعتقلت وخطفت وهجّرت الآلاف. لكن، في هذا النظام، أصبح مفهوم التحرر والديمقراطية هو تثبيت لأسوأ رموز الفساد والديكتاتورية.

معظم من خرج إلى الشارع في ١٤ آذار لا يحق له التصويت، ومن قامت شاشات التلفزيون بتصويرهم كصانعين لهذا التاريخ، لم يعطهم البطريرك وشركائه السياسيين حق أن يقرروا ماذا سيحدث أو مَن سيمثل ثورتهم. ارهقت آذاننا بكلمات الوحدة الوطنية والحرية والسيادة، ولا نرى الآن سوى تكتّل طائفي يتناحر مع آخر، خاصة في فترة الأنتخابات الأخيرة. ونرى أن الكلام عن السيادة والاستقلال لا يأتي إلا من منابر السفارات والبيت الابيض وباريس.

قالوا أن الغبن الاقتصادي والاجتماعي انتهى، وحتى الآن لم تتحقق مطالب شهداء حي السلّم ولم يتم رفع الحد الأدنى للأجور ولم يزل سعر البنزين هو هو، ولم تتم محاسبة مجرم حرب واحد على التهجير والتعذيب والخطف، بل أصبح التقرير حول مصير آلاف المخطوفين خلال الحرب اللبنانية في طيّ الكتمان.

لم تكن هذه الثورة للشعب، بل ثورة الطبقة الحاكمة على نفسها مروراً بخيانة حركة شعبية رفضت العودة إلى زمن الانفجارات والاغتيالات. ربما كانت مجرد فيلم سينمائي قصير لتسلية الجمهور الأوروبي والغربي.

اليوم، لا نجد مكاناً لنا ضمن الأطر السياسية المطروحة. لا نريد أن تكون الطائفة مدخلنا للعمل السياسي، ولا نرى مكاناً للديمقراطية ضمن الأطر القائمة. مَن ينادون بالديمقراطية اليوم هم ذاتهم الذين لا يسمحون بانتخابات حقيقية داخل أحزابهم المرتكزة على الوراثة السياسية العائلية أو على الزعامة البونابارتية أو على المرجعية الطائفية.

لذا، نرى ضرورة قصوى لبناء إطار سياسيّ يسعى إلى التغيير الجذري؛ إطار سياسي قاعدي ينطلق من الدفاع عن مصالح الطبقات المحرومة والمغيّبة والتي تم إبعادها؛ إطار سياسي مبني على الديمقراطية، لا الدعاية الرخيصة لها؛ إطار سياسي يقف

بشكل مباشر ضدّ الطائفية والعنصرية والغبن الاجتماعي والسياسي، ولا يتهرب منها بحجّة التجديد؛ إطار سياسي لا يكتفي ببعض الإصلاحات التي تؤجل الأزمة، بل يسعى لوضع حدّ نهائي لها.

حاجتنا للديمقراطية حاجة أساسية، من الحق بالتجمع والانتخابات الحرّة المبنية أسس للتمثيل الصحيح، إلى حرية الإعلام وحريّة إنتاج الإعلام. ولكنْ، كيف نضمن أن تلك الحريّات لن تُهدد حسب تغيّر أهواء السياسيين؟ نحن هنا نرى أن انعدام العدالة الاجتماعية واستمرار شتّى أنواع الاستغلال البشع ستبقى كما هي طالما أن الثروات ووسائل الانتاج هي بين أيدي الأقلية الثرية.

دون عدالة اجتماعية وملكية مشتركة لوسائل الانتاج سوف تزداد الهُوّة بين الأغنياء والفقراء، وتؤدّي إلى تشجيع التنافس بين الأفراد للحصول على التعليم والطبابة وفرص العمل والسكن. هذا التنافس هو الأرض الخصبة للعنصرية والطائفية والتمييز الجنسي.

وطالما أن طبقة من أصحاب الأموال هي التي تسيطر على ثروات المجتمع ككل، ستكون الديمقراطية السياسية دائماً مهددة، لأن تلك الطبقة، بالإضافة إلى امتلاكها وسائل إنتاج البضائع، فهي أيضاً تمتلك وسائل الإنتاج الفكري، وتسيطر على الإعلام والجرائد.

لن ينتهي الصراع ببعض اللإصلاحات الإدارية. علينا أن نبني من أجل التغيير الكامل، وإعادة تنظيم أطر إدارة المجتمع والاقتصاد على الأسس الديمقراطية التي ننادي بها.

لماذا لا يحق لنا التعليم الجيّد؟ يقولون لنا أن التعليم هو حق، وفي الوقت ذاته، ندفع الأموال الطائلة للحصول عليه. لماذا يوجد الآلاف من المواطنين الذين لا يحصلون على أكثر من ٢٠٠ دولار شهرياً، وشخص واحد يحصل على آلاف الدولارات في الدقيقة الواحدة؟

يجب أن نؤسس حركة مبنية على الخبرات والتجارب الكثيرة التي شهدناها وشاركنا بها، خبرات وتجارب من تاريخنا الحديث والقديم. يجب بناء حركة قادرة ومصممة على التغيير، حركة مفتوحة لا تنخرط في الأساليب الفئوية للعمل السياسي. علينا بناء حركة عمليّة، غير تبشيرية وغير نخبوية، تخاطب الناس وتكون منهم.

لهذه الأسباب أنشأنا "التجمع اليساري من أجل التغيير"، وهذا المنشور ليس إلّا أداة من أدوات النقاش والعمل ومراكمة الأفكار، كجزء من عملية البناء. فالثورة التي نريد لن تكون على التلفزيون.

المنشور

يمكنكم ارسال التعليقات والاراء والتقارير على:
- صندوق بريد: ٠٤٩٩/١١ - بيروت، لبنان
- الموقع الالكتروني: http://www.isleb.org/ar
- البريد الالكتروني: almanshour@isleb.org

نشرة داخلية غير دورية تصدر عن التجمع اليساري من اجل التغيير
www.isleb.org
info@isleb.org

شبعنا وحدة وطنية



احتفالات في بيروت بعد استقالة الحكومة - ٢٨ اذار ٢٠٠٥، أ ف ب

فرح قبيسي

تفاءلت خيراً بحلم ١٤ آذار. قلت أنّ البلد مقدمٌ على مرحلة جديدة لم نألفها سابقاً وحّدت بين اللبنانيين وراء هدف واحد. إلّا أنّ حلمي سرعان ما تحول إلى سراب، بعد أن كَشَفت الأحداث التي تلت عن هشاشة الحالة.

الوحدة الوطنية ليست شعاراً نردده قبل النوم وبعد الأكل وأثناء الاستحمام، كما قال نائب ضليع في شؤون الوطن والمواطنة. ولا هي تخطّ للماضي عبر العمل بالمثل السائر "عفا الله عما مضى"، ولا هي مجرّد اجتماع ما بين زعماء الطوائف في ساحة واحدة دعيت بساحة الحرية!...

يردد أصدقائي على مسامعي مؤخراً تخوّفهم من عودة الحرب. اليوم أتخوف مثلهم من هذه المقولة لأنني غير مقتنعة بصفاء النفوس وبوجود الوحدة الوطنية التي يحاولون إلباسنا لها بالقوة. لو أنها موجودة فعلاً فما حاجتنا إلى تردادها يومياً إذن؟

نفوس اللبنانيين ما زالت مشحونة بالنعرات الطائفية والمذهبية. ولعل الدليل الأبرز على ذلك الأحداث التي وقعت بعد إصدار قرار العفو عن سمير جعجع في منطقة الشياح — عين الرمانة، وحدث خلالها إطلاق نار وتكسير للمحال والسيارات راح ضحيتها قتيل وستة عشرة جريحاً. فليقل لي رؤساء الوحدة الوطنية، أين هي - بربكم - من كل ما حصل وما يحصل؟ إن حادثاً من هذا النوع لا يمكن فصله عن حملات التجييش الطائفي والمذهبي والمناطقي التي شارك فيها الجميع، وشهدنا نموذجها في الانتخابات النيابية الأخيرة.

أعرف كمواطنة، ورغم أنني لم أبلغ الثامنة عشر بعد أن الوحدة الوطنية ليست شعاراً نردده ببغائياً، بل هي شعور بالانتماء مباشرة إلى الوطن، لا إلى التجمعات العشائرية والطائفية. هي اعتراف بالآخر وتقبل لحق الاختلاف. أمّا تكريس الوحدة الوطنية فيتم عن طريق القيام بمصالحات فعليّة لا شكليّة؛ وعبر عودة الأحزاب التي شاركت في الحرب إلى مراجعة نقدية لتجربتها لأخذ العبر منها؛ وعبر القيام بحوارات ولقاءات بناءة بين الشباب بالدرجة الأولى، من مختلف الانتماءات، بهدف تعزيز ثقافة الانفتاح والسلم بدل ثقافة الانغلاق والتعصّب.

لقد اكتفينا من الشعارات الفارغة، لنا أن نطالب بأفعال على أرض الواقع. فلتكف الطبقة السياسية عن مسرحيتها الهزلية رحمة بالأجيال الصاعدة ورحمة بالوحدة الوطنية.

وقفة مع الاعلان

we create
ideas
that inspire
enduring
belief.

"نخلق أفكاراً تلهم ايماناً راسخاً"، عن موقع ليو بورنت

غ. م.

أواخر شباط ٢٠٠٣، قام حوالي ١٠٠ تلميذ ثانوي في شيكاغو بالتظاهر ضد شركة إعلانات صمّمت دعاية للجيش الأميركي ليستقطب من خلالها الفقراء اللاتين والسود في الولايات المتحدة (نيومي كلاين، "إذن، بوش يريد عصياناً مدنياً؟"، http://alternet.org/story/15293) لاستخدامهم كوقود في حرب شركات النفط على العراق. كان ذلك خلال أوّل فورة شهدتها حركة مناهضة الحرب توّجت بحوالي الثلاثين مليون متظاهر حول العالم في شباط وآذار ٢٠٠٣.

الشركة هي "ليو بورنيت" (مملوكة من عملاق الميديا الفرنسي، "بوبليسيس"). ولمن لم يسمع بها من قبل، فهي مسؤولة أيضاً عن الدعاية لبضائع ماكدونالدز وهاينز كتشاب ورقائق الجينات المعدّلة، كيلوغز (موقع ليو بورنيت).

في الأول من شباط ٢٠٠٤، أصدرت "حملة التضامن مع كوبا" بياناً انتقدت فيه حملة "مراسلون بلا حدود" الموجّهة ضد حكومة كاسترو وطريقة استغلالها من قبل الإدارة الأميركية في حصارها الاقتصادي، بعد نفاذ فعالية حملة إرهابية ضد كوبا استمرّت إلى أواسط الستينيات بتمويل مباشر من شركة "بكاردي" Bacardi.

الرابط بين حملة "السي أي أيه" الإرهابية خلال "الحرب الباردة" والحصار الخانق على كوبا بعد انهيار النظام الستاليني ليس سوى شركة "بوبليسيس" الفرنسية، التي صدف أن تكون مسؤولة عن الدعاية لبكاردي والمالكة لشركة "ساتشي وساتشي" التي صممت حملة "مراسلون بلا حدود".

بعد ١١ أيلول، والإعلان الرسمي لـ"الحرب على الإرهاب™" و"من أجل الديمقراطية™" والحق في الذهاب إلى السوبرماركت والاختيار بين أصناف متنوّعة من الخراء، اقتنعت شركات الإعلان تلك أنّها لا يمكن أن تلعب دوراً مسانداً فقط. عملية فتح الأسواق تتعرّض لمقاومة شرسة، من الإكوادور إلى الهند إلى مصر وحتّى أوروبا الشمالية. فتح الأسواق وما يرافقه من فرض لديمقراطية "كوندوليزا رايس" بحاجة إلى رص صفوف الجميع، ومن الغباء الاتكال التام على العسكر الذين قد يكونون عرضة لتشويش بعض السياسيين الجبناء الذين لا يحبّون قتل الأبرياء. أصبح من الضروري نزول الشركات مباشرة إلى أرض المعركة.

تُرى، ماذا سيحدث لو كانت شركات الإعلان مسؤولة عن تنظيم انتفاضة؟ وماذا قد يدور بذهنهم؟

الشاشات العملاقة سوف تبث مشاهد التظاهر إلى المتظاهرين أنفسهم. ألَن يكون من الممتع أن نتفرّج على أنفسنا ونحن نتظاهر؟ لا أقصد في العشية، على الأخبار، عندما يمر خبر اعتراض على مذبحة أو عملية إبادة جماعية بين مؤتمر صحافي لأرملة تطالب بحق المرأة بالمطالبة بحقّها بالمطالبة وإعلان عن شامبو ضد القشرة. كم جميل أن نتفرّج على أنفسنا وعلى أصحابنا وقرايبنا من الضيعة على الهواء مباشرة وهم يهتفون لخروج السوري أو استقالة لحّود. وإذا كنّا ما زلنا في مكان الاعتصام، يمكننا أن نتابع ما يفعله أصحاب القرار البعيدين ٣٠٠ متر في مجلس النوّاب على الشاشات ذاتها.

كي يكون المشهد نظيفاً، قد تقترح شركات الإعلان أن يرتدي المتظاهرون ثياباً موحّدة ليتميّزوا عن المظاهرات التقليدية. لا نريد أولئك العمّال الذين ينزلون إلى الشارع بأحذية بلاستيكية وثياب ممزّقة، أو المعلّمات اللواتي يطالبن برفع الأجور بشعر منكّش وبقايا الطبشور على تنانيرهن. لن يحدث هذا بعد اليوم. هل من مناسبة أهم من الوحدة الوطنية لشراء ثياب جديدة ومثيرة تتناسب والمكان؟

شركات الإعلان يمكنها أيضاً أن تصمم شعارات و"لوغو"، كما تفعل لسلعها الأخرى. الكل سيضع شالاً أبيض وأحمر، ويمكنهم أيضاً شراء قبّعات من اللونين أو سترة بيضاء وحمراء مخصّصة لكبار القوم. وستقوم فرق الدعاية بتنظيم المشهد برمّته. لا نريد أن يرانا الفرنسيون والأميركان، ومصالحنا "تتقاطع" مع مصالحهم، إلاّ بحلّة تليق بـ"لبنان الحالة الفريدة"، كما قال السيّد حسن نصر الله في مظاهرته في ٨ آذار. اللبنانيون "معروفون بلياقتهم وحبّهم للجمال"، وأعلام العلم اللبناني الزاهية يمكن أن تحوّل المظاهرة إلى بستان شقائق نعمان تغطّيه الثلوج، خاصّة إذا عبرّ مئات الآلاف عن فرديّتهم وفرادتهم بحمل كل واحد منهم علماً مشابهاً.

سيتم اختيار متكلّمين يعرفون مخاطبة الشباب الأوروبي وستقوم "يورونيوز" بمقابلة سامي الجميّل للتعبير عن شباب لبنان. ولن تكون هناك مناظر مقرفة لرجل مسنّ يحمل كيس خبز يبربر بلهجة غريبة عن إطعام أولاده أو شيء من ذلك القبيل.

حتّى المجتمع المدني سوف يلعب دوره الذي يبحث عنه. بدل أن يُتعب نفسه بتنظيم الحملات والتواقيع والندوات المملّة عن المعزل الانتخابي أوَ الواقي الذكري أو زراعة المشمش أو انقراض السلاحف البحرية، سيوزّع السانويشات في خيمة خاصّة بالـ"المجتمع المدني" ويعلّق البالونات والزينة. لن تضطر الجمعيات غير الحكومية أن تتدخّل بالسياسة بعد اليوم.

لو كانت شركات الدعاية والإعلان مسؤولة عمّا حصل في ١٤ آذار، كان المشهد سيبدو بهذه الغرابة. لكنْ، لقد رأينا الصليب والقرآن والقلّوسة والأرزة يتعانقون في ساحة الشهداء، شاهدنا على شاشات التلفزيون آلاف اللبنانيين يحلفون ألاّ يتخاصموا خصاماً عنصرياً بعد اليوم.

طبعاً، ما حدث فعلاً هو أن سقط ١٤ آذار سقوطاً مدوياً، وعوض أن يستمر العناق، ها نحن اليوم نحاول القفز من صخرة إلى صخرة علّنا نصل إلى برّ الأمان قبل أن تقرر إحدى الميليشيات العودة الفعلية إلى العنف بعد أن أثبت أغبياء حرّاس الأرز أن المنطق المؤسس للحرب ما يزال ينمو في تربة خصبة، تغذّيه التفجيرات وسيطرة الأمن على السياسة.

ما علاقة "بوبليسيس" بكلّ ذلك؟ فثورة الأرز أو انتفاضة الاستقلال، سمّها ما شئت، صنعتها أحزابٍ نعرفها جيّداً، وكوندوليزا تكذب عندما تقول أن الولايات المتحدة قادت تحالفاً لإخراج سوريا من لبنان. الدليل على ذلك مخيّم الحرّية الذي جمع خيماً للمستقبل مع التيّار والحزب التقدّمي الاشتراكي مع القوّات واليسار الديمقراطي (والشيوعيون الدروز) مع حرّاس الأرز. تلاقت أطراف الحرب في خندق واحد. بالإضافة إلى خيم "مستقلّة" ومجموعات حوار ورائيليين.

حتّى بعض المثليين ظنّوا أن بإمكانهم الانضمام إلى هذا الشيء الجديد الجميل فقرر بعضهم إقامة خيمة لهم كجماعة يحق لها التعبير مثل كل تلك الجماعات، إلى أن طُردوا وتمّت إزالة خيمتهم من قبل الميليشيات، كما طُرد شباب فلسطينيون جاؤوا للتضامن مع انتفاضة لبنانية.

وبين كلّ تلك الخيم، ألم تكن هناك أيضاً خيمة صغيرة، لكن حديثة، أقامتها مجموعة قالت أنّها من جماعة اسمها "ليو بورنيت"؟

"ليو بورنيت"؟ لقد نسيت، هل كانوا مع الحركة الوطنية أم مع الجبهة اللبنانية؟

أوهام ثورية وانفصام حاد في الشخصية

باسم شيت

التاريخ يعيد نفسه

هذا العام، كانت "ثورة الأرز" أبرز ما جرى على الساحة اللبنانية. ولكي نتعمّق أكثر في تأثيراتها، يمكننا أن ننظر إلى الوضع التاريخي للمنطقة وللبنان، وتأثّرهما بالتطور العالمي الذي كانت من علاماته الفارقة، في أواخر القرن التاسع عشر، نهاية النظام الإقطاعي في الدول الصناعية الكبرى وانتقال الأخيرة إلى النظام الرأسمالي. هذا الانتقال لم يحدث فجأة، بل ارتكز على مراحل وتغيّرات تاريخية أساسية، منها نشوء البيروقراطية، ونشوء الطبقة الوسطى المرتبطة مباشرة بتطور العلاقات التجارية، والحاجة إلى إنتاجية أكبر في الصناعات، والتحول إلى أنماط إنتاج صناعية مدنية وغير زراعية.

لم يكن هذا التطوّر سَلِساً، بل كان مليئاً بالتناقضات والصراعات التي أنتجت ثورات عدة وحروب أهلية. لكن، في دول العالم الثالث، وحتى الثاني، تم القفز عن مراحل تاريخية أساسية في تطوّر النظم الاقتصادية والاجتماعية. السبب المباشر كان الاستعمار الذي فرض نمط إنتاجٍ رأسمالي على دول كانت تعيش ضمن نظم إقطاعية أو قبلية. أصبح المزارع عاملاً، دون أن يمر بالمراحل التاريخية والسياسية والاقتصادية التي تمكّنه من ذلك التحول، مثل تطوّر الصناعة والتجارة وتحوّل القرى إلى مدن.

بين ١٧٩٠ و١٨٦٠، قام المزارعون في جبل لبنان بـ٧ ثورات وإضرابات كبيرة ضد الإقطاع واستطاعوا أن يستحصلوا على ملكية جزئية لأراضيهم. في القرن التاسع عشر، تطوّرت الرأسمالية في لبنان على خطى الرأسمالية الفرنسية. بورصة مرسيليا تم تأسيسها لتموّل صناعة الحرير، وكانت تعتمد بشكل كبير على المصانع في جبل لبنان إلى أن انتقلت الصناعة إلى شرق آسيا. وأدّى دخول الرأسمال الصناعي الأوروبي إلى اصطدامه مع العلاقات الاجتماعية والثقافية السائدة، مما دفع الكثير من المزارعين باتجاه أطر عمل صناعية.

مع الازدياد السكاني، أصبح امتلاك المزارع للأرض أصعب فأصعب، كما أن صار دخوله المصنع يهدد مكانته الاجتماعية كمالك لأرض، ففر ثلث المزارعين في الجبل بين ١٨٨٠ و١٩١٠، خاصة الذكور. بقيت النساء للعمل في المصانع، وشهدت الفترة تلك ولادة حركة عمّالية نسائية منظّمة استطاعت القيام بالكثير من التحرّكات وتحقيق عدد من المكاسب، خاصّة لجهة زيادة الأجور والاستقلالية الاجتماعية.

صفة أساسية للعالم ككل هو انعدام التوازن في التطور التاريخي. هذا يظهر واضحاً في "الدول النامية". وتحت الضغوط الاقتصادية العالمية الناتجة من سياسات الدول الرأسمالية الكبرى، يُحَتِّم على الدول النامية تلك اللحاق بالأنماط الموجودة في الدول الرأسمالية، دون المرور بنفس المراحل التي مرّت بها تلك الدول الرأسمالية، والقفز عن مراحل تاريخية أساسية. هذا القفز تحدده الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية المتوفّرة. فالدول النامية تأخذ ما تنتجه الدول المتقدّمة وتحاول تحقيقه ضمن الظروف المحليّة، فتصطدم بالشروط الماديّة والاقتصادية الفعلية.

عملية أخرى تواكب هذا التطور غير المتوازي: إن مجموع هذه المراحل الفوضوية هو المسار التاريخي المادّي لبلد مثل كلبنان. لقد تمّ الانتقال فعلاً، ومنذ أكثر من قرن.

ثورات وهمية

انتهى النظام الإقطاعي في لبنان في ثمانينيات القرن التاسع عشر، لكن الكثير من رموزه تمكّنت من النفاذ إلى المرحلة الرأسمالية، مثل الكنيسة ومنظومة الطوائف والوراثة السياسية العائلية. لكن ذلك لا يعني أنها قوى إقطاعية تدافع عن تنظيم إقطاعي للمجتمع. هذه الحالة ليست فريدة؛ في بريطانيا، مثلاً، يعود النظام القضائي والاقتصادي والنيابي إلى القرن السابع عشر. في أوروبا بشكل عام، تمكّن النظام الرأسمالي الجديد التخلّص من النمط الإقطاعي في التنظيم الاجتماعي بعد صراع مضني. وذلك كان مطلب الطبقة العاملة وليس الوسطى، لكن التحالف بينهما في ذلك الحين أدى إلى اللغط السائد حول دور البورجوازية في التحرر الاجتماعي. يمكننا أن نتذكّر أيضاً أن مطلب البورجوازية الأساسي لم يكن التحرر الاجتماعي والديمقراطية بمعناها الآن، بل كان تحرر رأس المال من قيد الملكية الواحدة (النظام الملكي)، ديمقراطية رأس المال.



الاعتقاد، عند بعض اليسار في لبنان، أننا بحاجة إلى ثورة طبقة وسطى كي ننتقل من "التخلف" إلى نظام رأسمالي هو خاطئ، لأننا أصلاً ضمن نظام رأسمالي، حتّى ولو لم نمر بالمراحل المعتادة. سياسة المراحل التي ورثها معظم اليسار في لبنان عن التجربة السوفيتية هي سياسة متناقضة مع الواقع المادي الاجتماعي الاقتصادي في لبنان.

منذ ١٨٨٠، ما شهده لبنان لم يكن صراعاً بين قوى الإنتاج الرأسمالي والإقطاع، بل صراع داخل النظام الرأسمالي ذاته. طرفا الصراع اليوم أحدهما متأثّر بنمط رأسمالية الدولة، كنتيجة لتأثير الهيمنة السورية، والآخر متأثر بنظام التجارة الحرّة وفتح الأسواق، كنتيجة لهيمنة الولايات المتحدة وأوروبا. هذا التناقض موجود في الكثير من البلدان، حتى الدول المتطورة رأسمالياً منها. إنّه صراع دائم ما بين الرأسمال الاحتكاري و رأسمالية الدولة، ورأسمال مبني على ديناميكية السوق.

هذا يفسّر أحد الانقسامات التي أصابت جماعة "١٤ آذار". جزء من الصراع ضد لحود والسلطة السورية سببه اختلاف على طبيعة النظام الاقتصادي، خاصّة وأن النموذج السوري، رأسمالية الدولة، لم يعد مقبولاً من قبل الرأسمالية العالمية. لكنّهم لا يتفقون فيما بينهم حول النظام الذي يريدون تطبيقه بدلاً من رأسمالية الدولة. جنبلاط والحريري/السنيورة وآخرون يريدون التجارة الحرّة وفتح الأسواق، فالخصخصة، مثلاً، بند أساسي من بنود البيان الوزاري.

في سعيها للتخلّص من نظام غير موجود أصلاً، أصبحت الطبقة الحاكمة عاجزة عن الاستجابة للصراع الفعلي. تماماً ما وقعت فيه الحركة الوطنية عندما وضعت نفسها في موقع قوّة ثورية تريد التخلص من الإقطاع، مع أن النمط الإقطاعي للإنتاج كان قد انتهى. فتحالفت مع فئة من الرأسماليين ضد فئات أخرى، وكان خيارها يتّجه نحو دولة رعاية بمواجهة خيار الرأسمالية الاحتكارية للمارونية السياسية.

من هو الخاسر الأكبر؟

وكما لا يمكننا الفصل بين المجرى التاريخي لمجتمع ما عن واقعه المادي المحلي، لا يمكننا أيضاً أن نفصله عن وضعه في السياق التاريخي العالمي. فالاستعمار والتقسيم الجغرافي ودخول رؤوس الأموال الأجنبية التي حتّمت القفز فوق المراحل المعتادة لتطور الرأسمال لا يعني أن النظام الرأسمالي في لبنان غير متطور.

أيديولوجيا اليسار التقليدي المعترف بتقليديته (الحزب الشيوعي) والمدعي التجدد (اليسار الديمقراطي) للطبقة العاملة تنظر نظرة سلفية إلى أوروبا

أوائل القرن العشرين، متجاهلة أغلبية القوى العاملة، أي في القطاعات المصرفية والسياحية والإعلامية والإعلانية والمعلوماتية... فمنهم من تخلّى عن المفهوم لعدم قدرته على استيعاب التغيّرات التي طرأت على الطبقة العاملة وعدم استيعاب الطبيعة غير المتوازنة للتطور العالمي، وآخر ظلّ متشبثاً بتعريف مستورد للطبقة العاملة من الدول الصناعية.

اليسار في لبنان، الذي يريد تصحيح المسار التاريخي، يقفز هو أيضاً عن مراحل تاريخية أساسية. فهو يقفز مثلاً عن المراحل التي مرّت بها أوروبا التي جعلت اليسار فيها يستنتج أن الطبقة التي سوف تُحدث التغيير هي الطبقة العاملة الصناعية. لبنان لم يشهد هذا التطور، بل تم إلحاقه بالإنتاج الصناعي العالمي. وبسبب عدم قدرته أن يكون بلداً صناعياً، توجّه نحو القطاعات الحالية، "قطاع الخدمات"، حيث تعمل أغلبية الطبقة العاملة. المشكلة ليست في عدم وجود طبقة عاملة، بل في أنّها ليست في المصانع فقط.

الخاسر الأكبر في التحالف مع البرجوازية ووهم بناء الدولة هو الطبقة العاملة. الحرب الأهلية الأخيرة كانت مثالاً واضحاً، وفي نهاية الأمر، لم تكن سوى حرب الميليشيات على المدنيين والطبقة العاملة الذين كانوا هم المقاتلين والمقتولين والمخطوفين، بهدف حماية الطبقة ذاتها التي لم تتغيّر. ويتحمل اليسار والحركة الوطنية تبعات هذا الأمر بتوريط الطبقة العاملة في صراع لا يخدم مصالحه. كذلك "١٤ آذار"، لم يكن ما حدث ثورة طبقة تغييرية ضد طبقة "قديمة"، بل كان معركة، مهمة طبعاً، بين فئات داخل الطبقة الرأسمالية.

هم الرأسماليون ونحن العمّال. ليس هناك تقسيم آخر للوضع الطبقي في لبنان. لا نعيش في نظام إقطاعي، ولسنا بحاجة إلى ثورة طبقة وسطى. بل نحن بحاجة إلى توحيد الطبقة العاملة بكل أطيافها ضد الطبقة الحاكمة وعلينا أن نستفيد من تناقضاتها لتحقيق مكتسبات للطبقة العاملة. والتحالف مع أي من الجهات الموجودة في الطبقة الحاكمة سيرتدّ سلباً، خاصّة بعد أن رأينا تنام للجو الطائفي والعنصري لا تتردد الجهات الطائفية (الدينية والسياسية) في تغذيته.

الطبقة الحاكمة اليوم مؤلفة من أصحاب المال القديم وأصحاب المال الجديد، ويتم استثمار أغلبيته، من الجهتين، في قطاع الخدمات. بعض العائلات الحاكمة يعود تاريخها إلى العهد الإقطاعي، وآخرون قاموا ببناء ثرواتهم حديثاً، وجميعهم يتنافسون على ملكية احتكارية للخدمات، تتناقض هذه الفئة مع مصالح جديدة ومغايرة ينتجها النظام الرأسمالي العالمي وتسعى إلى تنظيم رأس المال على أساس السوق، الذي يختلف أيضاً عن مفهوم رأسمالية الدولة في سوريا. التناقض موجود بين تيارين اقتصاديين هما الأكبر في العالم، النظام الحمائي (protectionist) ومنظمة التجارة العالمية. لذا، فمن الشروط الأساسية للمنظمة هو التخلّص من سيطرة الدولة عن الاقتصاد وفتح الأسواق.

كان اغتيال الحريري عاملاً مسرّعاً للصراع، وقد استفاد منه الرأسماليون المناهضون لرأسمالية الدولة. شنت "المعارضة" هجوماً عنيفاً على الموالاة لتتخلص منها، وتم استثمار صراع داخل الطبقة الحاكمة في الشارع. وكانت المعارضة أمام خيارين، إما تجاهل النقمة على الوضع القائم أو تجييرها لصالحها، فتمكّنت من تجييرها.

عرض القوة الذي صنعه حزب الله في ٨ آذار، لم يتناقض تماماً مع المعارضة. أراد الحزب الدخول بشكل قوي إلى الغرفة الداخلية للمفاوضات، فهو مستعد للانتقال إلى المعسكر النيوليبرالي، ما يفسّر تجنّبه الخوض في الحركة العمّالية ورفضه الوقوف ضد سياسات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية. لكنه أراد دخول المعسكر مع "مكتسبات" تمكّنه من مواجهة الضغوط الدولية والداخلية، فتحالف مع المعارضة.

ماذا عن الديمقراطية؟

معظم من صنع مظاهرتي ٨ و١٤ آذار ليس لديهم حق الانتخاب حتّى الآن. في الانتخابات الأخيرة، كانت أغلبية المواطنين صامتة، وما تزال، وهذا واضح في نسب المشاركة.

وبعد سلسلة التفجيرات التي يقوم بها الأشباح، على حدّ قول وزير الداخلية، واستكمال "الحرب على الأجهزة"، على غرار "الحرب على الإرهاب"، نسي مَن كان من المعارضة كل الكلام السابق عن الحريات العامة والفردية. الحريّة ستكون للسوق فقط؛ ونرى اليوم انتشار الجيش والدرك في كل مكان، بالإضافة إلى كاميرات المراقبة التي ستسجّل تحرّكات كلّ مواطن، ومراقبة خطوط الهاتف والرسائل الإلكترونية.

ما يريدونه حقاً هو التخلص من القيود على حركة السوق، فقط. نرى ذلك في الأرباح التي تجنيها "سوليدير" في الفترة الأخيرة. "عم نبيع بشكل جنوني"، حسب قول بعض الموظّفين فيها. ومشاريع الخصخصة تمر واحدة تلوى الأخرى ويتم التحضير للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية من دون أن تكون هناك إستراتيجية محددة حول دور المنظّمة ودور لبنان فيها.

الأغلبية الصامتة

من مصلحة الطبقات التي طالما عانت من وقع تلك التناقضات ونتائجها الدامية أن تتوحّد اليوم كي لا تصبح، مرة أخرى، وقوداً لحرب أهلية جديدة لن تدمّر سوى الفقراء والعمال والمهمّشين... إن نجاح مشروع ١٤ آذار، بأوجهه المتعددة، لن يؤدّي إلى الحد من استغلال العمال أو من البطالة والفقر. من أجل ذلك، لا يذكر أحد من إعتذاريي ٨ و١٤ آذار المدنيين الذين قضي عليهم بسبب هذه التناقضات. يتم نسيانهم بالرغم من أنّهم يشكّلون أغلبية ضحايا الحرب، كما يشكّلون أغلبية ضحايا فترة السلم، إن كان في المواجهات بين القوى الأمنية والمتظاهرين أو في التفجيرات الأخيرة. هناك مصلحة مشتركة بين أغلبية اللبنانيين وهي غير مصلحة الفئات المتصارعة التي صنعت الحدثين.

العمّال والعاملات، من لبنان وسوريا وفلسطين ومصر والهند وسريلانكا والكثير غيرهم، هم الذين قاموا ببناء الطرق ووضع البنى التحتية وإشادة المباني، وهم الذين يمدّون خطوط الهاتف والكهرباء ويصنّعون ويوزّعون السلع ويخدمون زبائن المطاعم ويهتمّون بالمعاملات الإلكترونية والورقية ويدرّسون في المدارس. هم الذين قاموا بكل ذلك والكثير غيره، لا الحريري ولا أمراء الحرب والمافيات والشركات. فلماذا يزيدون فقراً بينما أقليّة تُتخم في مطاعم سوليدير.

نحن مَن عمّرها ونحن مَن يقرر، لقد فعلوا ما فيه الكفاية وحان الوقت لننتج عالماً أفضل، عالمنا نحن.

المراجع:

اكرم فؤاد خاطر - اختراع الوطن - الهجرة، الجندر، والطبقى الوسطى في لبنان، ١٨٧٠-١٩٢٠
Akram Fouad Khater - Inventing Home -Emigration, Gender, and the Middle Class in Lebanon, 1870-1920
http://ark.cdlib.org/ark:/13030/ft9d5nb66k

ليون تروتسكي - تاريخ الثورة الروسية — الجزء الاول
http://www.marxists.org/archive/trotsky/works/1930-hrr/index.htm



الثورة الاجتماعية

مازن الهبر

"هناك شبح يحوم فوق العالم هو شبح الشيوعية". هكذا بدأ ماركس وإنجلس مقدمة "البيان الشيوعي" في العام ١٨٤٨. كان هدف الكاتبين إبراز قلق البورجوازية، الحديثة العهد حينذاك، من بداية تشكّل حركة عمّالية ضمن الطبقة النقيض لمشروعها. ماذا تبقى اليوم من هذا الشبح في عصر الرأسمالية الجديدة أو عصر "العولمة" – كما يحلو لبعض المثقفين البرجوازيين تسميتها لإغفال طابعا الرأسمالي الاستغلالي، أو القرية العالمية، كما يطيب للبعض الآخر تصويرها للغرض التضليلي ذاته.

منذ بداية تشكّلها، بدأت الرأسمالية تنمو بشكل منفلت وسريع. توسّع الإنتاج والاستعمار وفتح أسواق جديدة والحروب المتعددة حتّمت تطوراً علمياً لتمكين استغلال الموارد الطبيعية إلى حدّها الأقصى. لكن هذا النمو لم يؤدي إلا إلى تركز رؤوس الأموال ضمن مجموعة من الشركات التي أصبحت تتحكم بمصير الكوكب وشعوبه من خلال تشكيلها لاحتكارات عالمية تسيطر على تدفق رؤوس الأموال والبضائع.

ترافق هذا النمو مع تكدس كبير للرساميل كنتيجة للتوسع الإنتاجي، وهذا الفائض الإنتاجي توقف عن إيجاد منافذ وافية الربح، هنا يكمن السبب الأساس الذي يؤدي إلى الأزمات. فتاريخ الرأسمالية بالتالي ليس إلا "سلسلة متواصلة من الأزمات، القصيرة والطويلة..."

رغم تلك الأزمات يستمر النمو السرطاني والانفلات الإنتاجي بتهديد مستقبل الأجيال المقبلة وسط تجاهل دولي للمشاكل وللنتائج الكارثية التي ستنتج. فأعداد الفقراء في تزايد مضطرد، أضف إلى ذلك التزايد السكاني الذي بلغ حدود مقلقة مما ينذر بكارثة اجتماعية إذا استمر تهميش هذه المجتمعات واستغلالها بالشكل الوحشي الذي يتم الآن. فشركة NIKE مثلا تمتلك ٧٠٠ معمل في آسيا (١٢٤ معمل في الصين، ٧٣ في تايلاند، ٣٥ في كوريا الجنوبية، ٣٤ في فيتنام، الخ.) يعمل فيها ٦٥٠،٠٠٠ إنسان. وتفيد التقارير عن معاملة لا إنسانية "جسديا وفعليا" خاصة في دول آسيا، فـ٢٥٪ إلى ٥٠٪ من هذه المعامل تمنع العمال من دخول المرحاض أو حتى شرب المياه خلال دوام العمل!! أما يوم عطلة كل سبعة أيام فهو مرفوض. ودوام العمل في أكثر من نصف معامل NIKE هو٦٠ ساعة في الأسبوع، وتتم معاقبة العمال الذين يرفضون ساعات العمل الإضافي. وهذا مثال واحد من مئات الأمثلة.

إضافة إلى استهلاك البشر، يستهلك النظام مقدّرات الكوكب الطبيعية والحيوية وبالتالي قدرته على استيعاب المليارات السبع التي تعيش فيه. فالتلوث بلغ مؤشرات خطرة خاصة على صعيد انبعاث الغازات الدفيئة، التي بحال استمرار معدلاتها الحالية، فإن الزيادة في حرارة الكوكب ستبلغ بحلول العام ٢١٠٠ الـ١,١ ٥ درجة مئوية بحسب مؤشرات ألـ(UNFCC (United Nations Framework Convention on Climate Change . هذه النسبة كفيلة بالقضاء على جميع أنواع الحياة على الأرض.

مؤتمر كيوتو الذي عقد في العام ١٩٩٧ للحد من الانبعاث الحراري نتج عنه ميثاق لتخفيض انبعاث ثاني أكسيد الكربون ووقّعت عليه معظم الدول. لكن ما من آليات لفرض تطبيقه. فالولايات المتحدة الأميركية ترفض التوقيع عليه لأن "الاتفاقية تضع قيوداً على الاقتصاد" بحسب جورج بوش. كما أن مجلس الشيوخ الأميركي رفض تطبيق البنود بأغلبية جمهورية وديمقراطية. وبالرغم من الاتفاقية فإن معدلات الانبعاث من دول الاتحاد الأوروبي ما زالت تتزايد وبلغت نسبتها ١,٥٪ بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣. ومن السخرية أن تكون من أوائل الظواهر الطبيعية المدمرة المترافقة مع الارتفاع العالمي للحرارة هي إعصار كاترينا الذي ضرب أكبر دولة منتجة لثاني أكسيد الكربون، الولايات المتحدة.

من المؤكد أن السبب أساسي وراء رفض هذه الدول تخفيض انبعاث الغازات هو الخوف على انخفاض نسب الأرباح بسبب زيادة كلفة الإنتاج إذا تم تطبيق المعايير البيئية. ومن نافل القول أن سبب الربح ذاته وضع العالم كلّه تقريبا في حالة حرب، على النفط وغيره.

نتيجة لما تقدم، فإن حفنة من أصحاب الشركات الرأسمالية تقرر مصير الأغلبية المتبقية من السكان في جميع أنحاء العالم. وبسبب الاستغلال والحروب والتلوث، أصبح شعار تغيير العالم يضم شريحة ربما هي الأكبر في تاريخ النضال ضد الرأسمالية.

الاقتصاد المعولم بحاجة إلى جبهة عالمية لمواجهته. إنها مسؤولية الجميع: من الجمعيات البيئية وجمعيات حقوق الإنسان إلى الأحزاب والمجموعات المناهضة للعولمة... جميعها بدأت تطرح شعارات أكثر راديكالية وأصبح لديها سجل نضالي حافل من سياتل إلى أدنبره... طريق التغيير ما تزال في بدايتها، لكن التغيير حقيقة تاريخية، وهذا النمو المنفلت لا يمكن أن يستمر إلى ما لانهاية.

المخيمات والديمقراطية

وليد طه

هل لاح في الأفق هواء الديمقراطية في المخيمات الفلسطينية، وتحديداً مخيم شاتيلا، "صاحب المجزرة"؟ هذا المخيم لم يتوقف نزيفه منذ الانسحاب الإسرائيلي، وصولاً إلى الانسحاب السوري. كان ينزف بين الانسحابين؛ نزيف سببته البلطات الإسرائيلية، ونزيف سببته اللجنة الشعبية، من خلال فسادها الذي يتمثل بالتنظيمات التي عملت تحت الوصاية السورية، والتنظيمات بدورها التي كانت، وما تزال، تعمل تحت وصاية الحائط الواقف.

هنا، لا بد من الوصف قليلاً واقع المخيمات الفلسطينية على الصعيدين الأمني والسياسي خلال الوجود السوري: إذا ذهبنا جنوباً، نرى أن لكل مخيم مدخل واحد يمنع إدخال مواد العمار. الحاجز اللبناني يشعرك وكأنك تقطع حدوداً دولية. يليه حاجز فتح، كل فتح، وأينما شئْتَ فتح. لجنة شعبية فتح. سلطان أبو العينين فتح (الذي حُكم بالإعدام بعد زيارة البطرك). فلماذا هذا الطوق الأمني، وفتح؟

لننظر إلى مخيم عين الحلوة الأكثر تناقضاً من بين كل المخيمات، الأكبر والأكثر "بؤرة أمنية". يحتوي على ما شئت من تناقضات: جند الشام، عصبة الأنصار، الفصائل العشر، وعدد من اللجان شعبية والفعاليات. كل نقيض يعتبر نفسه المرجعية. والناس في المخيم يتحوّلون إلى روابط عشائرية تخلق إطار حماية لجماعتها في مخيم كان يعتبر خزان الثورة وعاصمة اللجوء.

الدخول إلى عين الحلوة يواجه بمتاريس حاجز الجيش اللبناني، وزيكزاك الباطون الصلب قبل الحاجز (واليوم يعدوننا بالكاميرات التي ستصوّر وجوهنا البشوشة). كم هو جميل مرور السيارات عبر هذا الزيكزاك، وكأنك تشاهد سباق الرالي، مع غياب النقل المباشر للإعلام طبعاً. حين تدخل، عليك تسجيل اسمك على الحاجز، وكذلك حين تخرج. أما الأجنبي، فعليه أن يتقدم بإذن من مكتب أمن الدولة لرفع المسؤولية خوفاً عليه من "الإرهابيين" داخل المخيم، أو داخل منطقة "الحكم الذاتي".

المعاملات شبيهة بمعاملات الحدود بين دولتين. فهل هذا تكريس لمزحة "دولة داخل دولة"؟ أم أنّه يدعوك للرحيل إلى مخيمات بيروت لسهولة دخولها والخروج منها؟ أو لعدم وجود تناقضات واضحة وبارزة داخلها؟ أم لأن اللجنة الشعبية منسجمة تماماً مع الوصاية أيّاً كانت؟ أمّا مخيمات الشمال فحالها مثل مخيمات بيروت.

في لبنان، نسمع أن الوصاية ذهبت، ولاحت الديمقراطية، فهل تتوقف الديمقراطية على مدخل مخيم شاتيلا، أم أنها ستعبر كل المخيمات مع وصاية جديدة، من نوع فلسطيني؟

من منكم يعرف يوسف شعبان

ف. هـ.

يوسف شعبان المواطن فلسطيني وجد نفسه في زنزانة مع حكم بالمؤبد لجريمة لم يقترفها. ليس هذا فقط، بل أن الجرم كان قد ثبت على غيره، وصدر بحقّهم حكم بالإعدام في الأردن.

في ١٩/١٠/١٩٩٤، صدر عن المجلس العدلي اللبناني حكم بالسجن المؤبد على المواطن الفلسطيني يوسف شعبان بتهمة اغتيال المستشار الأول في السفارة الأردنية "نائب عمران المعايطة". وكانت المحاكم الأردنية، وفي نفس الجريمة، كانت قد أصدرت حكماً ضد المرتكبين، وهم: ياسر محمد أحمد سلامة (الذي نفّذ الحكم شنقاً)، والفارون: عقاب نمر سليمان الفقهاء وجمال درويش ومصطفى فطاير وإحسان صادق وصالح الرضوان وصبري خليل عبد الحميد البنا، الذي توفي قبل تنفيذ الحكم، ولم تُظهر تورّط شعبان بها.

وبما أن الحكم اللبناني صادر عن المجلس العدلي الذي يصدر قرارات مبرمة لا تقبل أي طريق من طرق الطعن العادية أو الاستثنائية، يكون الحل الوحيد لقضية يوسف شعبان هو الاستحصال على عفو خاص صادر عن رئيس الجمهورية. مع العلم أن الرئيس إميل لحود كان قد رفض في عام ٢٠٠٣ طلباً بالعفو تقدّمت به محامية يوسف شعبان، المحامية مي الخنساء.

لماذا يرفض رئيس الجمهورية توقيع هذا المرسوم؟ وهل من المنطق أن يصدر عفو بحق من تسببوا بعدد لا يحصى من الجرائم ويتم حجم العدالة عمّن أودعه الخطأ في الزنزانة وثبتت براءته؟

الحركة النقابية اللبنانية في محطاتها التاريخية المتنوعة



خالد غزال

تعاني الحركة النقابية العمالية اليوم من ضعف وانقسامات في تكوينها ونشاطها. لقد أثّرت الحرب الأهلية سلباً على جميع قطاعاتها، وانعكس الانهيار البنيوي اللبناني انهياراً مماثلاً في بنيتها. فالانقسامات الطائفية وتفريخ الاتحادات المذهبية، وإلحاق النقابات بالزعامات الطائفية، وانفكاك العمال عن الانتساب إلى هذه النقابات حتى بدت كأنها مجموعة ضباط هرمون، ولكنّ، من دون جنود. الواقع الراهن هو أسوأ ما تشهده الحركة النقابية، وهو ينعكس على دورها الهامشي في مواجهة المعضلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يقف أمامها لبنان اليوم.

هذا الوصف لا ينطبق على مسار الحركة النقابية اللبنانية التاريخي، فهذا التاريخ، القديم والحديث، مليء بالصفحات المشرقة والنضالات منذ التأسيس حتى سنوات خلت. ومن المفيد رصد مسار هذه الحركات عبر محطات أربع أساسية.

أولاً – محطة التأسيس في العشرينات وصولاً إلى الاستقلال

تأسست الحركة النقابية اللبنانية مطلع عشرينات القرن الماضي، وكانت ولادتها الأولى مرتبطة بتأسيس حزب العمال العام في لبنان الكبير عام ١٩٢١، مستنداً إلى عدد من النقابات: تعاونية الريجي في بكفيا، نقابة عمال المطابع، نقابة عمال سكة الحديد، نقابة الطهاة، جمعيتي النجارين والحلاقين، نقابة عمال زحلة، وغيرها. اتسمت هذه المرحلة بازدواج العمل النقابي المطلبي الساعي إلى حق العمال في تأسيس نقاباتهم المهنية وتنظيم أنفسهم، وفي النضال أيضاً من أجل تحقيق الاستقلال الوطني عن الانتداب الفرنسي. واجهت النقابات خلال هذه الفترة ضغوطاً من سلطات الانتداب ومحاولات لإجهاض تكوّنها ونضالاتها.

لم يكن النهوض في هذه المرحلة مفصولاً عن انتشار الأفكار الاجتماعية ولا سيما الفكر الاشتراكي، كما لم يكن منفصلاً عن نشوء ونشاط الحزب الشيوعي اللبناني الذي لعب دوراً مركزياً في قيادة الحركة المطلبية وفي تطور الحركة النقابية خلال هذه المرحلة.

ثانياً – من الاستقلال حتى عشية الحرب الأهلية

يمكن اعتبار هذه المرحلة الممتدة على ثلاثة عقود بأنها العصر الذهبي للحركة النقابية العمالية في لبنان. فهي اتسمت بالاتساع والانتشار في كل المناطق، وفي قوة التنظيم، وفي عدد المنتسبين إليها، وبالتالي إلى الدور الوطني العام في الحياة السياسية والمطلبية.

أولى المحطات الأساسية والمفصلية جاءت مباشرة في أعقاب الاستقلال، حيث قادت الحركة النقابية نضالاً شرساً من أجل سن قانون العمل اللبناني. وعلى امتداد سنوات، تعرضت الحركة إلى القمع والاضطهاد من السلطتين الفرنسية واللبنانية، توّج ذلك أخيراً بانتصار الحركة النقابية عام ١٩٤٦ عبر الحصول على قانون العمل الذي ينظم علاقة العمال بأرباب العمل ويضمن حقوقهم. وعلى رغم الثغرات التي كانت تسم القانون، إلا أنه شكل أهم مفصل في تاريخها وأسس لاحقاً لتطوير وتنظيم الاتحادات العمالية.

محطة ثانية مهمة تجلت في انتزاع الترخيص للاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين عام ١٩٦٦، والذي ضم النقابات العمالية المرتبطة باليسار إجمالاً. فقد لعب هذا الإتحاد دوراً أساسياً في دفع وتطوير الحركة النقابية وصولاً إلى تأسيس الإتحاد العمالي العام في لبنان في ٢٥ نيسان ١٩٧٠، والذي يعتبر بحق أهم إنجاز في تاريخ الحركة العمالية خلال السبعينات والثمانينات من القرن العشرين.

خلال هذه الفترة، خاضت الحركة النقابية نضالات واسعة شملت كل قطاعات الإنتاج. كانت معركة تحقيق قانون الضمان الاجتماعي في أيار ١٩٦٥ أهمها من الناحية المطلبية، بعد عشرين سنة من النضال. كما خاضت الحركة إضرابات في قطاعات الكهرباء وعمال بلدية بيروت، والمياه، والفنادق، ودعمت حركة المستأجرين من أجل قانون عادل للإيجار، كما ساندت الحركة التعليمية وإضراب المعلمين وأساتذة الجامعة. وخاضت نضالات من أجل تخفيض أسعار الأدوية، وحققت مطلب تطبيق فرع الضمان الصحي عام ١٩٧١.

كانت فترة ١٩٧٢-١٩٧٤ ذروة نشاطات هذه الحركة، فانخرطت في نضالات المزارعين والعمال الزراعيين ودعمت تحركاتهم ومظاهراتهم في بيروت خاصة وفي سائر المناطق. وكانت مظاهرة الاتحاد الوطني لنقابات العمال في أيار ١٩٧٤ الأكثر تعبيراً عن قوة هذه الحركة وفعاليتها في تجييش الآلاف من العمال والمزارعين في مظاهرة جابت شوارع بيروت تجاوز عدد المشاركين فيها ثلاثين ألفاً.

ثالثاً – الحركة العمالية خلال الحرب الأهلية وصولاً إلى اتفاق الطائف ١٩٨٩

تتسم هذه المرحلة بتلقي الآثار السلبية للحرب الأهلية على الحركة النقابية. فالانقسام الطائفي والاقتتال الأهلي أصابها في الصميم وقلّص من دورها وفاعليتها بشكل واضح وملموس. تركّزت نضالات الحركة خلال هذه المرحلة على عدة محاور.

- **المحور الأول:** السعي إلى الحفاظ على وحدتها ومنع تفاقم الانقسام الأهلي في بنيتها، والإبقاء على التواصل بين قادتها.
- **المحور الثاني:** السعي إلى الوقوف في وجه حركة تسريح العمال والموظفين وإقفال المؤسسات الصناعية والمهنية في أعقاب الانهيار الذي أصاب البلد في قطاعاته الاقتصادية والاجتماعية والمالية.
- **المحور الثالث:** تركز على التحرك لمكافحة غلاء المعيشة وتحسين أوضاع العمال. في هذه المرحلة باتت مطالب الحركة النقابية متجاوزة للطبقة العاملة، بحيث باتت مطالب كافة فئات الشعب اللبناني من دون استثناء.
- **المحور الرابع:** تركز على النضال من أجل استمرار تقديمات الضمان الاجتماعي في فروعه المتعددة.

كان على الحركة النقابية في هذه المرحلة أن تواجه السلطة الرسمية وسلطات الأمر الواقع المتمثلة بسيطرة الميليشيات الطائفية في عدد من المناطق اللبنانية. خاضت معارك شرسة من أجل الحفاظ على وحدتها، وتحدت هذه السلطات بتنظيم تظاهرات عام ١٩٨٨ شملت عمالاً ومواطنين من المناطق كافة وتجاوزت خطوط التقسيم المفروضة بين شطري بيروت آنذاك.

رابعاً – مرحلة ما بعد اتفاق الطائف

يمكن وصف هذه المرحلة بأنها مرحلة التفكك والضعف والانهيار والإلحاق. اتسمت سياسة الحكم بعد الطائف بهدف رئيسي هو إلقاء القبض على الحركة النقابية وتطويعها وإلحاقها بالقيادات الطائفية وشل فعاليتها. مارست السلطة سياسة منتظمة في هذا المجال عبر تفريخ وإدخال نقابات واتحادات جديدة أساسها طائفي ولا تحوي في عدادها منتسبين من العمال. تدخلت في انتخابات الاتحاد العام، وحاولت فرض مرشحيها. مارست تقييداً على نضالات الحركة العمالية وقمعت حرية تحركها.

شكلت معركة الحريات النقابية والحفاظ على استقلالية الحركة النقابية عنواناً مركزياً خلال هذه المرحلة. وكانت التداعيات العامة لجهة تفاقم الأزمة الاقتصادية والمعيشية، والهيمنة الكاملة للطوائف وسيادة شعاراتها، وتشدد السلطة الحاكمة في منع التحرك، وإصرارها على إلغاء دور الحركة النقابية، إضافة إلى ترهل القيادات النقابية وتفريغ النقابات من العمال المنتسبين إليها، وكلها عوامل تضافرت لتجعل من الحركة النقابية اليوم حركة ضعيفة منقسمة على نفسها غير قادرة على النهوض وتجاوز الانقسامات الطائفية والأهلية التي تعصف بالبلد راهناً.

١٧٠٠٠ مخطوف ومفقود في الحرب اللبنانية

ألا تشملهم الحقيقة؟

شكيب اسعد شاهر محمد علي جوني حسن رامز بلوط فؤاد احمد حسن ... راشد عبد الحسن ... عماد محمد عليان
ناصر محمد ابو زيد شوقي حسن خنافر موسى عباس بري محمد عباس بري عماد يوسف ارزوني خالد ابراهيم المري محمد
علي بريطع علي احمد الحجيري قاسم محمد نصر الله محمد عيسى كبارة عصام علي المصري حسام داود جروج محمد
حسن الزعني وفيق مصطفى ابراهيم خضر عطية فهد عبد الكريم بزي سمير خليل مزهر عامر مصطفى الفرا سمير علي
بيدي علي عبد الله إسليم قاسم محمد زيعور غالب حسين حموري حسن خضر نصر سليم علي محمد ياسر عبد الرحمن
ماهر محمود قصير محمد سعيد الجرار حسن محمد امهز يوري عبد الامير نجدة علي احمد مهدي محمد ناصر علي محمد
السعدي فادي احمد فاروق نديم عبد الكريم خريستو اسبر منير سمير محمد الخرفان خير سعيد يونس نهاد امين حسن
سليم قاسم الحاج محمد محمود شاهين جان بيار فرنسيس محمد يوسف داغر سعيد محمد جمعة امين جميل حمود حبيب
ارتيموس حسن محمد سماحة نصار امين مير زين علي مصطفى علي أيمن رؤوف سليم حسين محمد ديب حسن علي خاروف
هيثم محمد وحيد جمال مهدي أحمد علي شحرور محمد ذياب اسماعيلنة سمير مخايل الحاج شامل حسين كنعان سامي
حسن بولس جورج باسيل نبيل جرجس سمعان بسام رياض مثلج احمد محمد نصار الياس يوسف البيطار عون ملحم زغيب
عادل كمال الذيب فادي ايلي غلام توفيق سليم الجمل توفيق فؤاد فوال جورج اميل زاهر رئيف فؤاد داغر حسين حسن شكر
بشارة طانيوس رومية كريم مارون شهلا دانيال جوزيف منصوراتي كامل محمد جابر طانيوس كميل الهبر جهاد جورج عيد
انطوان زخور زخور يوسف مخايل الحاصباني سعيد فؤاد خباز سليم بهزاد سلامة الأب سليمان ابي خليل محمد محمود
السلطان الياس اميل هرموش قزحيا فريد رهوان نصر حسن بو جمدان [illegible] خضر المصري علي موسى عبد الله
عماد [illegible] ياسين الياس [illegible] صائب احمد [illegible] احمد [illegible] جوزف [illegible] عبد الباقي
نصر ذيب وفيق [illegible] المغبط طانيوس [illegible] شديد محمد [illegible] نصر الله بطرس فريد الحوند سعد [illegible] الخوري كلود حنا
الخوري ادوار كميل الحوري جورج مخائيل عوض يوسف حنا يمين ايلي ابراهيم السباك جورج عزيز محفوض شكر الله مسعود
توما جان الياس جرماني جرجي مالك حنا جورج مخائيل الفري جوزف الياس الحويك ميشال الياس ابو خليل علي عوض
محمد الحسن توفيق يوسف العنتوري جورج يوسف ابو نكد طوني يوسف مطر فؤاد حسين بيان محمد جميل عباس جورج
اسعد الخوري حنا علم الدين مهنا حسان حسين خضر عميرات فادي اجود ضو احمد وليد محمد رؤوف ستافرو ايلي بنايوتي
اندريوتي محمد سعد الدين الشعار نجيب يوسف الجرماني محمد علي وفيق قصقص جريس نمر جريس احمد محمد
حمداش ميلاد نعوم الخوري وليد نجيب ابو هدير سامي حسين شعبان اسطفان مسعود اسكندر عيسى علي بيرم سمير بديع
ندي احمد خالد سيور ايلي مخايل سكر محمود محمد اسعد توفيق رشيد الستيتي عماد محمد عليان ناصر محمد ابو زيد
شوقي حسن خنافر موسى عباس بري محمد عباس بري عماد يوسف ارزوني خالد ابراهيم المري محمد علي بريطع علي
احمد الحجيري قاسم محمد نصر الله محمد عيسى كبارة عصام علي المصري حسام داود جروج محمد حسن الزعني وفيق
مصطفى ابراهيم خضر عطية فهد عبد الكريم بزي سمير خليل مزهر عامر مصطفى الفرا سمير علي بيدي علي عبد الله
إسليم قاسم محمد زيعور غالب حسين حموري حسن خضر نصر سليم علي محمد ياسر عبد الرحمن ماهر محمود قصير
محمد سعيد الجرار حسن محمد امهز يوري عبد الامير نجدة علي احمد مهدي محمد ناصر علي محمد السعدي فادي احمد
فاروق نديم عبد الكريم خريستو اسبر منير سمير محمد الخرفان خير سعيد يونس نهاد امين حسن سليم قاسم الحاج محمد
محمود شاهين جان بيار فرنسيس محمد يوسف داغر سعيد محمد جمعة امين جميل حمود حبيب ارتيموس حسن محمد
سماحة نصار امين مير زين علي مصطفى علي أيمن رؤوف سليم حسين محمد ديب حسن علي خاروف هيثم محمد وحيد
جمال مهدي أحمد علي شحرور محمد ذياب اسماعيلنة سمير مخايل الحاج شامل حسين كنعان سامي حسن بولس جورج
باسيل نبيل جرجس سمعان بسام رياض مثلج احمد محمد نصار الياس يوسف البيطار عون ملحم زغيب عادل كمال الذيب
فادي ايلي غلام توفيق سليم الجمل توفيق فؤاد فوال جورج اميل زاهر رئيف فؤاد داغر حسين حسن شكر بشارة طانيوس

أفرجوا عن التقرير

تقرير "هيئة تلقي شكاوى المفقودين" http://www.isleb.org/ar/?q=node/35